عين قدرة القادر فان كون الفاعل بحيث يمكن ان يصدر
عنه الحادث غير كونه قادرا عليه لان كونه قادرا عليه معلل بكونه
بحيث يمكن ان يصدر عنه الحادث واما الثاني فلان
عدمه قبل وجوده فان ذلك معنى الحدوث وهذه العلة ليست
بالعلية لان عدم الشئ لا يكون علة لوجوده ولان العلة يجامع
وجود المعلول والمتضادان لا يجتمعان والذات لان العدم
بالذات شئ واحد يجامع المتاخر بالذات كالمتين والمتقدمان
لا يجتمعان والشرف لان العدم ليس اشرف من الوجود
والمكان وسوطاسر فهل الزمان ؟ يعني قبل وجود ذلك الحادث
زمان يحقق فيه عدمه واجب عن الاول بان الامكان على
ان امر اعتباري لا يحقق له خارجا فلا يحتاج الى محل لان الحاجة
بالامكان عند الاستعدادي لا الذاتي والاستعدادي امر
موجود او ممنوع من انواع الكيف لانا نقول وجوده قبل الحادث
ممنوع وعن الثاني بان العلية قد تكون لغرض ذلك كتعلق العزم
على الفعل حاصله منع الحصر فان ههنا قسما اخر وهي قبلية بعض
اجزاء الزمان على بعض فانها ليست داخلة في الاقسام المذكورة
واما انها ليست بالزمان فلانه لو كان بالزمان لكان للزمان
زمان آخر وهلم جرا فان اجزاء الزمان سيعدم بعضها على بعض الزمان
ايضا فان المراد بالعدم الزماني كون المعدوم قبل المتاخر قبلية
لا يجامع مع المتاخر في زمان واحد وهذا اعم من ان يكون زمانيا وغير
زمانيين الفصل الخامس في الوحدة والكثرة وفيه مباحث الاول
في حقيقتهما قيل قد يعرف اول الكتاب لانها بديهيان ممتنع تعريفهما
الان عمل ذلك على السبر واللحظ لما ان يكون صدور هذه
المعاني اعني عند العقل من تصور الوحدة والكثرة فانا
ذكرنا في اول الكتاب ان العلم حصول صورة الشئ عند العقل ثم نرفضه

اي ذات الله تعالى عن سائر الذوات لانه اعتقد ان ذات
الله تعالى يساوي سائر الذوات في الذاتية ويمتاز عنها بهذه
الصفة الموجبة للصفات الاربع والحق ان ماهية الله تعالى
مخالف سائر الذوات بالذات لا بصفة على ما سبق للطاسي في
الحدوث ومعلوم الوجود مسبوقا بالعدم وسمي ذلك الحدوث
الزماني وقد يشعر عنه بالحاجة الى المميز في الوجود وسمي حدوثا
ذاتيا ذكر العدم يقال على معنيين مقابلين لمعنى الحدوث فهو
ايضا قسمان ذاتي وزماني قال العلماء الحدوث بالمعنى الاول
يستدعي عدم ماده ومدة اول فلان امكان الحادث عدم
قبله والا لزم الانقلاب عن الوجوب او الامتناع الذاتي
في الامكان الذاتي وذلك باطل لكون له محل غير الحادث وهو
المادة اذ هو امر وجودي غير قايم بنفسه وذلك المحل اما الحادث او
مادة لامتناع قيامه بباقين والاول محال لانه سابق والحادث متاخر
فنعين الثاني فعلى امكان الحادث لا يجوز ان يكون قبلان
الحادث قبل وجوده ممتنع ان يكون محالا لشئ ولا يجوز ان يكون حالا
في غيره واورد عليه بان امكان الحادث قبل وجوده حال في موضوعه
فانه لو كان الحادث وجوده متعلقا بالموضوع كان امكان وجوده
ايضا متعلقا بالموضوع فيكون صفة للموضوع من حيث هو
متعلق به وصفة الحادث من حيث ان امكان الوجود والعدم
اليه ويقابل ان يقول اذا جاز ان يكون محل امكان الحادث
الموضوع باعتبار انه قابل له فلم لا يجوز ان يكون الفاعل باعتبار انه
فاعل له بل هذا اولى لان نسبة الفاعل الى وجود المعلول اقوى
من نسبة القابل الى وجوده لا يقال لو كان الامكان قابليا لكان
الحادث قبل وجوده معللا به لانا نمنع كون الامكان عباره عن قدرة
القادر لانا نسلم كون الامكان قابليا لا الفاعل لا نسلم ان كون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)